السلطة الرابعة بين الحقوق والواجبات..

د. سيد نوفل

أكتوبر

منذ ثلاثة أعوام ، حضرت خطابا لرئيس الجمهورية فى قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة . وكنت أجلس فى الصف الأول . وجاء أخ صحفى يبحث عن مقعد بين زملائه فلا يجد . . ووجدت الأسى يحتويه . وتذكرت الامتحان المتصل الذى يؤديه الصحفى ، وخاصة صانع الأخبار ، طوال الأيام والليالى . وتخليت له عن مقعدى ، وجلست بجوار السفير الأمريكى السابق فى الصف الثانى . . وسألنى هيرمان أيلتز : لماذا تخليت عن مقعدك ؟ ! فقلت : كنا فى العهد البائد نسمى الصحافة صاحبة الجلالة . فأى اسم تراه لها الآن ؟ ! فقال : صاحبة الجلالة الإمبراطورية ! ! وضحكنا وعرف الجواب . .

د. طه حسين

د. محمد حسين هيكل

والأمريكيون لم ينسوا بعد الآثار المترتبة على فضيحة ووترجيت تلك التى أشعلت الصحافة الأمريكية نارها . وأحرقت نيكسون وإدارته الجمهورية . ومهدت لكارتر وإدارته الديموقراطية .

ونحن لانزال نذكر فضيحى البدارى وغواية الحكم فى عهد الملك فؤاد . وفضيحى الجيل الأحمر والأسلحة الفاسدة فى عهد الملك فاروق . وغيرها من القضايا التى كشفت أسرارها الصحافة المصرية الرائدة . وكان لها دورها فى الإطاحة بالحكومات . وفى التمهيد لثورة ١٩٥٢ . . ونحن أشد تذكرا لحرب ١٩٧٣ . التى كتب فيها عدة صحفيين إسرائيليين كتاب التقصير . وسجلوا بشهادة الأعداء فى أروع بيان ملحمة النصر المصرى الخالد والعصر الإسرائيلى الشامل . . ومهدوا لتحقيقات لجنة « جرانات » فى أسباب الهزيمة الإسرائيلية . وللإطاحة من بعد بحكومة حزب العمل الذى حكم إسرائيل منذ نشأتها وطوال ثلاثين عاما .

■ دار كل ذلك وكثير من مثله بخاطرى بعد مطالعة بيان السيد منصور حسن الأخير عن مشروع قانون الصحافة . ووجدت الموضوع يشدنى إلى الكتابة فيه . وخاصة أن الأمور تسير على عجل فى إقرار المشروع . . كما أنى طالعت المسئولين يرأبى فيما أذيع بشأنه منذ عامين . . فأيدت التعديل للأوضاع الصحفية الحالية بما يتفق ومسئوليات العهد الجديد . . لكنى لم أتحمس لتسمية الصحافة بالسلطة الرابعة .

وكان مصدر التردد فى هذا هو أن العبرة بالمسميات لا بالأشياء . والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لها إجراءاتها وقوانينها وأحكامها النافذة على المواطنين جميعا . ولهذا سميت بالسلطات . . أما الصحافة فلها رأى وفكر وتوجيه ولاتملك على المواطنين سلطانا . . كما أنها تعيش فى العالم الديموقراطى الحر الذى تتبع نظامه الدستورى العام . وليس يجمل أن تكون خطا فريدا فيه . .

لكن هذا التأخذ قد زالت أسبابه بتسمية الصحافة سلطة لتصبح مستقلة . تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع . وذلك تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام . وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير . وفى إطار المقومات الأساسية للمجتمع . والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة . واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين . كما أن الإخراج الذى انتهى إليه الموضوع قد أكد أن التجارب والممارسات أحكامها . وزاد الرجاء فى سداد الإخراج للمشروع وتأييده .

● ● ●

ولست أعنى فى هذا المقام بالحقوق التى كفلها مشروع القانون لرجال الصحافة . فتقييدها لاريب فيه بحكم التخصص لمكانة . ويسهر أصحاب هذه الحقوق عليها وتمسكهم بها . ولايحتاج حق وراءه مطالب وخاصة إذا كان صحفيا ! ولكن الذى نعنى العناية به هو الضمانات الخاصة بالمواطن وبدعم مستوى الصحافة المصرية .

وفى هذا قد تم تصحيح خطأ استمر سنوات طويلة . وهو خطأ يحظر الصحف على التجرع لمواطن لم يصدر ضده حكم قضائى بهذا التجرع . أو السبق إلى تجريمه أثناء المحاكمة . ووقف النشر للتحقيقات الواردة من هذا المواطن . فقد حظر المشروع على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة مما يجرى بمراكز الأشخاص المعينين . كما أوجب نشر التصحيحات التى يقدمونها تعقيبا على ما ينشر عنهم . وجدير بالملاحظة فى هذا الشأن الاستثناء الوارد بجواز الامتناع عن النشر ، إذا انطوى التصحيح على المساس بمصلحة الدولة العليا . فى الخبر تحديد معنى هذه الأسرار ومفهومه . وبلاشك العموم الذى قد يؤدى إلى

أحمد لطفي السيد

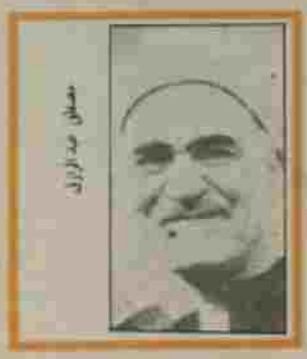
مصطفى عبد الرازق

حافظ عفيفي

مكرم عبيد

حقوق المواطنين . ونحن نذكر في هذا المقام عبارة حزب النظام الاجتماعي الوزارة في تعسير ١٩٢٣ ، وكيف أحطمت تأويلاتها ومعارضات بعض الحكومات استغلالها . وهذا التحديد من الممكن ان يتولاه المجلس الأعلى للصحافة إذا لم يتيسر في مجلس النقب

■ ومن الأمور ذات الأهمية العامة الاختصاص الأول للمجلس الأعلى للصحافة وهذا نصه : « اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها ، بما يساير التقدم العلمي الحديث في مجالات الصحافة ، ومدها إقليميا إلى أوسع رقعة ، وله في سبيل ذلك إنشاء صندوق لدعم الصحف . »

فتنمية الصحافة المصرية ، ودعم دورها القيادي ، مصريا وعربيا ودوليا ، هو في مقدمة الواجبات الملقاة على السلطة الرابعة في العهد الجديد . وهو في طليعة المسئوليات الملقاة على عاتق رجال الصحافة في مرحلة البناء الذاتي الوطني .

وفي هذا المقام ، وقد كبرنا بالماضي القريب أشير إلى أمرين . .

الأول ، حين أنشئت أول صحيفة مصرية صميمة في مطلع عهد الاستقلال عام ١٩٢٢ وهي صحيفة « السياسة » اليومية ورئيسها « السياسة الأسبوعية » . فقد تحرى مؤسسوها وعلى رأسهم أحمد لطفي السيد ، أن تكون مثالا للتقدم العاصر ، ونموذجا للممارسة السياسية الموضوعية ، البراة من النفاق واللغو والمطامع الوطنية والشخصية . وكان المثل الأعلى هو في هذا هو صحيفة « الطان » أو الزمان الفرنسية المعروفة بنهج التعقل والاتزان .

ومضت السياسة اليومية في النهج السياسي الذي احتضنه تدعو إلى الوحدة الوطنية والعمل الجماهيري للاستقلال ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس المساواة وتكافؤ الفرص . .

ومضت « السياسة الأسبوعية » خالصة للعلوم والآداب والثقافة والتربية الرفيعة . يكتب فيها أعلام مصر العربية الدكتور هيكل ، وطه حسين ، ومصطفى عبد الرازق ، ومحمود عزمي ، ومحمد توفيق دياب ، وحافظ عفيفي ، وغيرهم من الشباب والشيوخ النابرين . ويقوم بدور قيادي فيهم أحمد لطفي السيد . وكان غاجهم فائقا في تحبيب الشباب إلى العلم والمعرفة والثقافة بألوانها الرفيعة . وكان هوسا ، على نافلة ذلك الزمان ، بالسياسة الأسبوعية وبالإبلاغ الأسبوعي من بعد - كان أشبه ما يكون بيوس الثالثة بكرة القدم في هذه الأيام . وعلى صفحات السياسة الأسبوعية أسست جامعة القاهرة قبل أن تفتح رسميا بالجيزة عام ١٩٢٥ . . وكانت مرجعا وثيقا لرجال العلم والصحافة والوزارة مثلما كانت مرجعا وثيقا لرجال الأدب والتربية والثقافة . . .

ولكن الصراع الخفي الرهيب ، ينفخ في نار السلطان الأجنبي ، أدى إلى القضاء على هذا النهج البناء . . ولم يخفف من حدة الصراع إلا تفاقم المخاطر الاستعمارية البريطانية . وحينئذ التف الوفديون والأحرار الدستوريون . . وظل تلاقيهم إلى أن دانت سعد . قامت معه الوحدة الوطنية . وتحطمت مسيرة الاستقلال والتنمية . ونحو من جديد الصراع الخرجي الطاحن ، واشتعت نيرانه على مرور الأيام . وحتى ثورة ١٩٥٢ .

■ ومن ذلك يبين لي جلاء أن الحكم الرشيد والمعارضة الناضجة هما الدعامتان الأساسيتان لبناء الحرية الصحفية السليمة واخلاق الموضوعي الوطني المثمر .

والأمر الأخير هو أثر الصحافة المصرية في العالمين العربي والإسلامي في بداية حركة الاستقلال للشعوب العربي فقدم إلى مصر الخبيب جوزيف وعلال الفاسي وسائر زعماء الحركة العربية . مثلما كان يفدم إليها زعماء حركة الاستقلال المشرقية . وكان الاستعمار الفرنسي يعمل جاهدا للمساعدة بين هذه البلاد العربية ومقوماتها القومية . ويفرض اللغة الفرنسية في جميع مراحل التعليم . ويحارب اللغة العربية ما استطاع إلى ذلك سبيلا ويتهمها بالقصور عن مجاراة مطالب العصر والتعبير عن فتوحاته الحضارية . وكانت هذه الدعاية تستند بطبيعة الحال من زعماء المغرب العربي . وكانت الصحافة الفرنسية غذاءهم العقلي اليومي . وكانت المرة صحيفة بيهم وبين الصحافة المصرية لا يعرفون عنها قليلا ولا كثيرا . تحكم القبضة التي تضربها الاستعمار على بلادهم تحقيقا لأهداف العدرانية .

وهذا كان أشد ما أغظهم في مصر هو تقدم الصحيفة والكتاب العربيين لتلك الأيام . وأعجبوا أشد الأعجاب بالسياسة والأهرام والجهاد والوادي وكوكب الشرق من الصحف اليومية . مثلما أعجبوا أشد الأعجاب بالرسالة والثقافة والفلال والمقتطف من المجلات الأدبية والعلمية . وعبروا عن إعجابهم بالسجود شكرا لله أن جعل مصر العروبة وازدهرت في كتابها وصحفها لغة الضاد الخالدة .

■ وهكذا أثبتت مصر مقدرة اللغة العربية على التطور والتقدم . كما أثبتت عالمية الإسلام وأنه دين البشرية إلى يوم الدين . . وأسقطت دعاوى المستعمرين والطامعين . .

وكانت المساندة الصحفية المصرية لحركات التحرير العربية في مقدمة المساندات الأخوية الكثيرة التي قدمتها حركات الاستقلال المشرقية والعربية جميعا . .

وفي هذا المقام لا ينبغي مطلقا أن نقارن بين الصحف العربية الأخرى ، والصحف المصرية العربية . فالكتاب العرب الموهوبون قد اعتادوا اللجوء إلى مصر منذ القدم . كما ازداد قدومهم إليها في القرن التاسع عشر . وروجدوا دائما في جوها الفكري ميدانا خصبا لمكاتبهم وتنميتها . لكن المداخلات الأجنبية والمطامع الخارجية جعلا الكثير من الصحافة العربية أداة عدوانية للهدم والتفريق بين العرب . ومع ذلك فإن الروابط القومية رغم العوادي ، والحكمة المصرية في مواجهة التحدي ، والنهج الصحفي الثري - كل ذلك جدير بأن يؤسس التضامن العربي على قواعد أصلب ، قواعد السلام والحرية والتنمية

●●●

وفي مجال التنمية الصحفية المصرية ، قد يستوقف النظر في مشروع القانون الجديد موضوع رئيس التحرير ومعاملته معاملة الموظف ، بل أقل من معاملة غيره من الصحفيين بالنسبة للتفرغ . فقد اشترط المشروع أن يكون رئيس التحرير عضوا مقيدا بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين . مع استثناء رؤساء تحرير الصحف العلمية . كما نص على أن يتولى اختيار مجلس التحرير الجمعية العامة للمؤسسة الصحفية القومية . وهذه الجمعية مؤلفة من ٣٥ عضوا . منهم ١٥ يمثلون بالمساري الصحافة والادارة والعمال بالمؤسسة و ٢٠ عضوا يختارهم مجلس الشورى على أن يكون منهم أربعة من العاملين بذات المؤسسة .

وهذا يعني أن أعضاء مجلس التحرير من الممكن أن يمالوا لقة التأخير . وهذه الثقة في أغلب الأحيان تقوم على الصلات الاجتماعية والروابط المشتركة . وقلما تقوم على الكفاية والمقدرة السياسية والعلمية . ومجلس التحرير مكمل لرئيس التحرير . ومن الممكن أن يعبرا معا عن مدرسة في الفكر السياسي ، وأن تكون لها المؤهلات العلمية والعملية التي تيسر هذا التعبير . وللانتخاب محاذيره بالنسبة للإدارة والتحرير معا . وتمام الأداء للعمل وهو أمر ثبت له مشكورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطني وأدخلت بعض التعديلات وإن لم تستكملها .

وقد يرجع النصر إلى قواعد بهضتنا الصحفية الغربية . ونستذكر احمد لطفي السيد رئيس تحرير الجريدة ، وأمين الرافعي رئيس تحرير الأخبار ، والدكتور هيكل رئيس تحرير السياسة ، والدكتور طه حسين رئيس تحرير الرادي ، ومحمد توفيق دياب رئيس تحرير الجهاد وأحمد حافظ عوض رئيس تحرير كوكب الشرق ، وعبد القادر حمزة رئيس تحرير البلاغ ، وأحمد أمين رئيس تحرير الثقافة ، وأحمد حسن الزيات رئيس تحرير الرسالة . . وكانوا جميعا قادة في السياسة والفكر ، ولم يكن أي منهم مقيدا بجدول الصحفيين . ولم يخطر ببال أحد أن يعاملهم معاملة الموظفين . .

ومهما يكن من أمر فإن التقييد أهم من التشريع . . ومن الممكن للمجلس الأعلى للصحافة والمؤسسات الصحفية أن تعمل وسيلة أو أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة جميعا . كما أن تعديل القوانين على ضوء التجارب أمر ميسور ، بل هو محتوم بحكم السار التشريعي السليم والصالح العام الوطني .

■ وبعد . فلقد وفر القانون للصحافة حقوقها . والأمل كبير في أن تؤدي واجباتها . فكيف تبوأ صحافتنا مكانتها القيادية في عهدها المستقل الجديد ؟ وكيف تصبح صحافة رأي سليم وخبر نزيه وعلم وثقافة ؟ وكيف تؤدي دورها في مرحلة التحول التاريخي ؟ .

إن لذلك حديثا آخر .